العرب بين اللوبي الاسرائيلي ولوبي رأس المال في امريكا : قراءة نقدية* (1 من2)

متى كانت الشعوب المضطهدة محط اهتمام الامبريالية وماذا فعل العرب الامريكيون في مجال الاعلام؟

نجحت امريكا في ثنائية التعامل مع اسرائيل والانظمة العربية لزيادة ارباح شركاتها وبيع اسلحتها

مسعد عربيد *

مقدمة

يظل اللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة وتأثيره على صنع القرار السياسي الامريكي احدى القضايا الاساسية التي تؤرق العرب والعرب الامريكين، كما يظل إشكالية خلافية تتجاذب النشطاء والمعنين بالامر. وقد أثارت دراسة «لوبي اسرائيل والسياسة الخارجية الامريكية» لجون ميرشهايمر وستيفان والت التي صدرت في آذار (مارس) 2006 المزيد من الجدل حول هذه القضايا.

لا ننوي في هذه الدراسة معالجة اللوبي الاسرائيلي من حيث تأثيره وقدراته «الفائقة»، فقد قيل في هذا الكثير. بل ما نتوخاه هو تناول مقولة هيمنة هذا اللوبي على السياسة الخارجية الامريكية من منظور نقدي يحاول تجليس المسألة في سياق النظام الرأسمالي الحاكم في الولايات المتحدة ومصالح الطبقة الحاكمة وتقديم إجتهاد حول مواقف العرب والعرب الامريكين من هذا اللوبي وسطوته.

سوف نقسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية:

1) نقد الاطروحة التي تقول بهيمنة اللوبي الاسرائيلي على القرار السياسي الامريكي.

2) معالجة للوبي الحقيقي (وربما الخفي) صاحب الدور الاكبر والأخطر في رسم مخططات الحروب الامبريالية وتحديد معالم السياسة الخارجية الامريكية.

3) مناقشة نزوع كثيرين من العرب والعرب الامريكين الى التبسيط والأخذ باطروحة هيمنة اللوبي الاسرائيلي؟

يجدر بنا بداية، منعاً للالتباس أو سوء الفهم، ان نؤكد على بعض نقاط الاتفاق وهي أن اللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة قوي ومؤثر وان تعريته ومناهضته مهمة هامة وعاجلة تقع على كاهل كافة الامريكين بمن فيهم العرب المقيمون في الولايات المتحدة. إلا ان خلافنا مع مقولة هيمنة اللوبي الاسرائيلي يقبع في مكان آخر: وهو تحديد وظيفة وأفق ومحدوديات هذا اللوبي وفهمه في سياق متطلبات النظام الاجتماعي ـ الاقتصادي الحاكم في الولايات المتحدة والتعاطي معه من خلال فهمنا لمصالح الطبقات والقوى المختلفة.

I
نقد مقولة هيمنة اللوبي الاسرائيلي
تشريح الحجة الاساسية

يمكننا إيجاز المكونات الرئيسية لاطروحة هيمنة اللوبي الاسرائيلي (سنسميها مجازاً في هذه الدراسة «مقولة اللوبي») في العناوين الرئيسية التالية:

1) اللوبي الصهيوني (سنسميه مجازاً اللوبي أو اللوبي الاسرائيلي كما يسمونه في الولايات المتحدة The Israel Lobby) هو المسؤول عن صنع وصياغة السياسة الخارجية الامريكية (خصوصاً في الشرق الاوسط وتحديداً في فلسطين والعراق ولبنان والسودان) وعليه يقع اللوم لمثل هذه السياسات.

2) اللوبي هو السبب في فشل السياسات الامريكية في الشرق الاوسط.

3) تناقض الدعم الامريكي لاسرائيل مع المصالح الاستراتيجية الامريكية وعليه فان اللوبي يتصرف بما يتناقض وأحيانا بما يضر بالمصالح الامريكية.

4) المغالاة في قوة اللوبي الاسرائيلي ودوره.

5) اللوبي يخدع صانعي السياسة الامريكية ويتحكم في وصول المعلومات اليهم من خلال التحكم بوسائل الاعلام ومراكز الابحاث والتعتيم على المصالح العربية ..الخ.

6) كلفة اسرائيل العالية على الاقتصاد والميزانية الامريكية.

دور اللوبي في صنع السياسة الخارجية الامريكية

توحي مقولة اللوبي بان امريكا ليست مسؤولة عن سياساتها وصناعة قرارها السياسي بل هي مدفوعة في ذلك من قبل قوى أخرى. وعليه، يجدر بنا، قبل كل شيء، التعرف ولو سريعاً على مقومات وأهداف السياسة الخارجية الامريكية.

تهدف السياسة الخارجية الامريكية، كما نستطيع استقراءها عبر قرن طويل من التجارب، الى تحقيق هدف مزدوج: الهيمنة الكونية على اقتصادات وموارد العالم وخصوصا العالم الثالث عالم الفقراء ومجتمعات الجنوب واستغلال مواردها وإن اقتضى الامر فاحتلال اراضيها بقوة السلاح كما هو حاصل في العراق اليوم، من أجل تحقيق الربح المنفلت من كافة الاعتبارات الانسانية والاجتماعية والاخلاقية والمحتكم لمعايير الربح الاقصى وحدها، والثاني ابقاءها كأسواق استهلاكية لمنتجات مركز رأس المال العالمي ـ مما يعني حرمانها من آليات التطور وتحقيق الاكتفاء الذاتي كما برهنت تجارب عدد من القيادات الوطنية في غانا نكروما ومصر عبد الناصر وعراق صدام حسين.

وعليه، يمكننا ان نوجز مكونات هذه السياسة في الشرق الاوسط وفي العالم أجمع، في العناصر الاربعة التالية:

1) النفط (ومصادر الطاقة) ومخزونه وتسعيره؛

2) أمن الكيان الصهيوني كقاعدة امبريالية وظيفتها خدمة المصالح الامبريالية الامريكية؛

3) المصالح الاقليمة في الوطن العربي والتي تتمثل في حماية الانظمة العميلة والقواعد العسكرية الامريكية التي تقوم، بالاضافة الى حماية المصالح الاقليمية، بتقديم التسهيلات (الاستراتيجية والعسكرية واللوجستية) لخدمة المصالح الامريكية الكونية؛

4) المصالح الاستراتيجية الكونية للامبراطورية الامريكية وهيمنة رأس المال.

أما أهم الادوات التي تستخدمها الولايات المتحدة في تحقيق هذه السياسات، فهي:

1) الانقلابات والتدخلات العسكرية ومؤامرات وكالة المخابرات المركزية (سي آي إيه).

2) تعزيز الوظيفة الامبريالية للكيان الصهيوني؛

3) إقامة أنظمة عميلة وطبقات اجتماعية داعمة لها مرتبطه بالولايات المتحدة ومعتمدة عليها في بقائها واستمرارها؛ كما هو الحال في عموم الوطن العربي واندونيسيا والفليبين والطغم الحاكمة في امريكا اللاتينية. وظيفة هذه النظم هي قمع شعوبها مستخدمة كافة أشكال الاضطهاد والاستغلال والتجويع والإفقار وسلب الحريات والحقوق الديمقراطية والمدنية والانسانية.

4) كما تسخر الولايات المتحدة جملة من السياسات النيوليبرالية لتحقيق مزيد من الثراء الفاحش للشركات الامريكية على حساب الشعوب الفقيرة (من خلال التحكم بقرارت وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرها).

يأمل المرء أنه ليس في كل هذا أي جديد. إلاّ أنه يبدو من الضروري التوقف عند مسألة الانظمة العميلة والتي لم يحسمها الكثيرون من العرب والعرب الامريكين بعد. تنتشر هذه الانظمة الديكتاتورية في شتى بقاع الارض كما هو الحال في الوطن العربي واندونيسيا والفليبين والطغم الحاكمة في امريكا اللاتينية وغيرها، فتقمع شعوبها وتخوض ضدها حربا أهلية يومية مستخدمة كافة أشكال الاضطهاد والاستغلال والتجويع والإفقار وسلب الحريات والحقوق الديمقراطية والمدنية والانسانية.

فالسياسة الخارجية الامريكية لا تخضع لاعتبارات واتفاقيات دولية الا بمقدار ما تخدم هذه ديمومة هيمنتها واستئثارها بالقرار الدولي وتسخيره لخدمة مصالحها واستراتيجيتها الكونية. فهي لا تحترم الشعوب ولا حقوق الانسان، ولا تأبه بالقانون الدولي ولا بهيئة الامم المتحدة ، ولا يسري هذا على العرب والفلسطينين وحدهم بل على كافة الشعوب (على سبيل المثال كوبا وكوريا واندونيسيا وشعوب امريكا اللاتينية وغيرها).

تقف خلف هذه السياسات بنية فوقية تتمثل في شبكة معقدة من الآليات والنظم والاجهزة الايديولوجية (مؤسسات الاعلام والثقافة والتربية والتعليم والمنظمات الكنسية والدينية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من أدوات التثقيف الشعبي وصياغة وعي الجماهير والقمع الايديولوجي) لتشكل مجمعّاً كبيراً يطال كافة مرافق الحياة وانشطة المجتمع ويشمل عدداً لا يحصى من الشركات الكبرى والجماعات الدينية وكنائسها ومجموعات الضغط (اللوبيات المتعددة) ومراكز البحوث والاوساط الاكاديمية وغيرها. وعليه، تكون مهمة هذه الآليات فرش الوعي وضمانة القبول والرضى الشعبي والمؤسساتي (أي ضمانة الهدوء والسلم الاجتماعي) لهذه السياسات والمخططات.

في هذا السياق، وكاحدى أدوات تنفيذ السياسات الامريكية وكجزء من النظم والآليات الكفيلة بتحقيقها، يجدر بنا فهم اللوبي الاسرائيلي ودوره وتجليسه في موقعه الصحيح في النظام الرأسمالي الحاكم.

يجدر التنبيه أيضاً الى ان السياسات الامريكية تتشابه، وكثيراً ما تتماثل، في مناطق مختلفة من العالم مع السياسات المتبعة في المناطق التي لا علاقة مباشرة لها باللوبي الاسرائيلي. فاذا كانت امريكا قادرة على ممارسة مثل السياسات في أماكن اخرى من العالم، فما الذي يمنعها من ممارستها في الشرق الاوسط؟ وهل هناك حاجة للوبي إسرائيلي ليضغط عليها؟ وعليه، فالسؤال يكون: هل اللوبي مسؤول عن كل هذا؟ فلو كانت السياسة الامريكية في المناطق الاخرى مختلفة عن سياستها في الشرق الاوسط، لكان بمقدور اصحاب مقولة اللوبي إقامة الحجة والدليل على هيمنته على صنع القرار الامريكي.

مواطن قوة اللوبي

لا ننكر القدرات وسحر التأثير اللذين يتمتع بهما اللوبي على البيت الابيض والكونغرس ومجلس الشيوخ والاعلام والاقتصاد والمؤسسات الأكاديمية وغير ذلك من مواقع القرار ومرافق الحياة في الولايات المتحدة. فليست قوة اللوبي إذن موضع الخلاف، بل ان الخلاف يكمن في (1) التحديد الدقيق لمصادر هذه القوة، و(2) والاقلاع عن المبالغة في دور وتأثير وقوة اللوبي وتصويره على انه القادر على كل شيء والمحصَن ضد كل المؤثرات.

وعليه، تكمن مصادر القوة الرئيسية للوبي الاسرائيلي في التالي:

1) أنه يخدم استمرار سطوة ونفوذ المصالح الامريكية، أي مصالح الطبقة الحاكمة بما تمثله من نظام سياسي واقتصادي وشركات كبرى ومصالح اقتصادية هائلة؛

2) وفيما تحتله اسرائيل (مركزية اسرائيل) من موقع مركزي وهام في الاستراتيجية الامريكية؛

3) كما يستمد اللوبي قوته من مركزية موقعه في لقاء المصالح المتعددة للامبراطورية الامريكية: فطالما يتبنى اللوبي سياسات ومواقف تتوافق مع المصالح الرأسمالية للامبريالية الامريكية وايديولوجية رأس المال، فانه سيحظى بالدعم الامريكي وبالمزيد منه.

اضافة الى هذه المصادر الرئيسية، يستمد اللوبي قوته من مصادر غير مباشرة تجدر الاشارة اليها، وإن كانت أقل أهمية، وتشمل هذه:

1) خلق هذا اللوبي، وبحذاقة، «قوة ظاهرية» تفوق بكثير قوته وقدراته الحقيقية، وعمل على تفشي الانطباع حول قوتة الخارقة وحدودها والمبالغة فيها.

2) يظل اللوبي قوياً لانه يصطف دوماً مع مصالح القوى الحاكمة في واشنطن ويكيّف اجندته بحيث تتوافق مع هذه المصالح. أما اذا تناقضت مصالح اللوبي مع تلك المصالح فان هذا يؤدي الى ضعفه.

3) الاستفادة القصوى من «معاداة السامية» ومن طبيعة الكيان الصهيوني الذي يطرح نفسه «كدولة اليهود» التي توفر لهم الامن والاستقرار بعد ما عانوه من اضطهاد على مدى القرون مما يشكل صعوبات كبيرة ويصبح مجازفة وضربا من المستحيل ان يقدم اي سياسي غربي على توجيه النقد لاسرائيل او اللوبي الاسرائيلي او السياسية الامريكية الداعمة لاسرائيل خشية اتهامه بالعداء للسامية.

يشهد تاريخ الشعوب ان القوى السياسية والاجتماعية (من أحزاب ومنظمات ومجموعات مصالح خاصة ولوبي وغيرها)، كثيراً ما تستغل ما يسمى بـ«المصالح القومية»، بما فيها من مشاعر ونزعات شوفينية وعنصرية، وخاصة في أزمنة المحن والازمات، لكسب دعم الجماهير أو تجنيدها وتأجيج «الشارع» لاغراض سياسية واقتصادية. وهكذا هو أيضاً حال المجتمع الامريكي. ومن هنا يسهل فهم محاولات اللوبي الاسرائيلي استغلال المشاعر الاثنية اي اليهودية بشكل عام واليهودية ـ الامريكية بشكل خاص لتحقيق مآربه في كسب الدعم المادي والمعنوي والسياسي.

4) وهن الحركات المناهضة للسياسات الامبريالية الامريكية وبشكل خاص مفهومها القاصر من مسألة الصراع العربي ـ الصهيوني.

مركزية اسرائيل في الاستراتيجة الامريكية

ان مركزية اسرائيل وموقعها في الاستراتيجية الامريكية هي التي تمنح اللوبي هذا القدرمن النفوذ والقوة، أي يصبح اللوبي هاماً وقوياً بسبب مركزية اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية وليس لان اللوبي هو الذي يجعل اسرائيل قوية. وما قوة اللوبي وتأثيره على واشنطن إلاّ تأكيداً على مركزية وأهمية اسرائيل في الاستراتيجية الامريكية. فلو افترضنا زوال اللوبي، فهل ستتغير الاستراتيجية الامريكية؟ أو لو طردنا كافة اليهود من مواقع التأثير في الطبقة الحاكمة (وشتى بناها السياسية)، فهل ستتغير الامبريالية الامريكية أم اننا سنقف مجدداً أمامها في بلادنا وفي العالم أجمع؟ هل تزول الامبريالية الامريكية بازالة اللوبي؟ ولو أفقنا ذات صباح لنجد اسرائيل وقد أصبحت كيانا ذا ميول تقدمية ومعادية للرأسمالية والامبريالية فهل يستطيع هذا اللوبي ان يدافع عن «اسرائيل» في شكلها الجديد؟ هل اللوبي هو المسؤول عن حروب كوريا وفيتنام وامريكا اللاتينية؟ وماذا عن كافة السياسات الامبريالية الامريكية قبل ولادة الكيان الصهيوني؟7

أليس في هذا اختزال وتقزيم لحجم وقدرة الامبريالية كسياسة امريكية وظاهرة تاريخية وكحقبة متطورة في تطور النظام الرأسمالي؟ ان هذا الوهم الذي يتردد باستمرار يتجاهل، بكل بساطة، طبيعة وبنية النظام الحاكم في الولايات المتحدة.

اللوبي الاسرائيلي ليس كغيره

فهو يختلف عن مثيلاته من القوى الضاغطة والمؤثرة على السياسة الامريكية من حيث السطوة والتأثير على صنع القرار السياسي الامريكي وخصوصاً بشأن المنطقة العربية. فهو قادر، بلا شك، على التأثير على أغلبية أعضاء الكونغرس الامريكي لتأمين الدعم لاسرائيل. إلاّ أن الإقرار بقوة وسطوة وخصوصيات اللوبي الاسرائيلي أمرٌ، وجعله المسؤول الاول عن السياسة الخارجية الامريكية أمرٌ آخر. وإضطراداً فان القول بانه يدفع الى سياسات تضر بالمصالح الامريكة هو شطط بامتياز.

صحيح ان هذا اللوبي يعمل على ضمانة الدعم الدائم لإسرائيل، إلاّ أن هذا لا يعني انه السبب في العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وسياساتها الامبريالية والكيان الصهيوني. بل إن المصالح الامبريالية هي الاساس والسبب الجذري في رسم هذه العلاقة.

وصحيح أيضاً ان السياسة الامريكية الداعمة للكيان الصهيوني تهدد الشعوب العربية والاسلامية، إلاّ أن هذا التهديد ليس فقط «نتيجة» العلاقة الامريكية ـ الاسرائيلية بل هو نتيجة التناقض الرئيسي بين المصالح الامبريالية ومصالح الشعوب العربية وغيرها من شعوب العالم الثالث من جهة مماثلة.

إن توخي الدقة والامانة يقتضي القول بأن العلاقة بين الولايات المتحدة والانظمة العربية تشكل تهديداً لا يقل خطورة وبطشاً على هذه الشعوب حيث تقف هذه الانظمة في خط المواجهة الامامي امام شعوبها كي تخوض ضدها حرباً أهلية يومية فتقمعها وتضطهدها وتجوعها وتمعن في إفقارها.

لقد تبلورت وظيفة هذه الانظمة القطرية منذ ولادتها بعد تجزئة سايكس ـ بيكو واقتصرت على حماية المصالح الامبريالية في بلادنا، ومنها ضمان «أمن» الكيان الصهيوني، وقدم لها الغرب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة كل اشكال الدعم وأسباب البقاء. ففي مقابل حماية المصالح الرأسمالية ـ الامبريالية الغربية في الوطن العربي (نهب الموارد والثروات والموقع الاستراتيجي وغيرها)، أغدقت امريكا العون بسخاء على هذه الانظمة، وما زالت، موفرةً لها الحماية من ثورات وانتفاضات شعوبها.

ولا يكتمل تشخيص الحالة الامبريالية إلا إذا أكدنا على ان النظام الرأسمالي هو شمولي بطبيعته وسياساته ومصالحه، وأن هذه المعادلة لا تقتصر على الوطن العربي بل هي تتطابق من حيث الجوهر والمبدأ مع الاوضاع القائمة في أجزاء اخرى من العالم الثالث بشكل خاص.

اللوبي الاسرائيلي والمصالح القومية الامريكية

تدعي مقولة اللوبي بانه (أي اللوبي) ينتهج سياسات مضادة للمصالح الامريكية ومضرة بها. ويورد أصحاب هذه المقولة أمثلة عديدة على الخلافات بين الولايات المتحدة واسرائيل ليدللوا على «التناقضات» بين المصالح الامريكية واسرائيل وصولاً الى استنتاجهم بان اسرائيل واللوبي الاسرائيلي يضران بالمصالح الامريكية.

وليس من شك بان هناك وقائع تاريخية شهدت مثل هذه الخلافات. ولكن لا بد هنا من التمييز:

أولاً: ان هذه الخلافات كانت مع الادارة الامريكية كنظام حاكم ومصالح الطبقة الحاكمة وليست مع مصالح الشعب الامريكي.

ثانياً: أن هذه الخلافات بقيت ضمن سقف «التناقضات» الثانوية ولم ترق الى تناقضات رئيسية أو تناحرية من حيث الاستراتيجية والوظيفة والاهداف، وعليه فلم تختل العلاقة بين الطرفين بل بقيت محكومة استراتيجياً بوظيفة اسرائيل في خدمة المصالح والسياسات الامريكية. ولعل الدور الاسرائيلي في العراق منذ حرب 1991 وبعد احتلاله في آذار (مارس) 2003، وكذلك الحرب السادسة ضد لبنان في تموز (يوليو) 2006 آخر الأدلة على ذلك.

فهل بامكان اللوبي التصرف بما يتناقض مع مصالح امريكا أم انه احد اعمدتها ويخدم مصالحها؟

نتساءل بداية، ما هو المقصود هنا بالمصالح القومية او المصالح الحيوية الامريكية American or US national interests؟ يبدو السؤال منطقياً وبسيطاً، ومع ذلك فقلما يتم التحاور حوله. هل هي مصلحة الشعب والمجتمع والناس أم المصالح الاقتصادية وارباح الشركات الكبرى ومصلحة الطبقة الحاكمة وعلاقتها الوثيقة بهذه الشركات ومصالحها وأرباحها؟ ليس هناك تعريف محدد ودقيق لما يسمى بالمصالح القومية الامريكية. وليس هذا محض صدفة. بل إن هذا التعريف حصيلة التناقضات والصراعات والتوافقات بين كافة القوى الطبقية من اقتصادية واجتماعية وسياسية وتشمل شركات ومجموعات واحزاباً وتحالفات ومجموعات دينية يعمل كل منها على تحديد هذه المصالح حسب هواه ولخدمة أهدافه. فلو أخرجنا اللوبي الاسرائيلي من كافة مجالات تأثيره (الكونغرس الامريكي والبيت الابيض والقضاء والاعلام والاكاديميا والبنوك والمؤسسات المالية ...الخ)، فان قوى أخرى من مجموعات المصالح الخاصة Special Interest Groups ستحل محله لتقوم بتحديد ما يسمى بـ«المصالح القومية الامريكية».

ويدرك الفهم العلمي للمقولة ان المصالح التي تتعدى الحدود الوطنية لأي دولة هي نذير للتوسع على حساب الآخر واستعباده من اجل استمرار التميز الذاتي. ومن اجل ان تعالج الرأسمالية الاوروبية فائض انتاجها من سلع وخدمات اصبح لزاما عليها ضمان اسواق خارج بلدانها لتصريفها مع حرمان تلك الاسواق من «تقليد» تلك المنتجات او تأهيلها لتقيم صناعاتها الوطنية الرديفة. ومن هنا بدأت موجات الهجمة الاوروبية المتعددة على قارات العالم الثلاث لتضمن لمركزها ريادة الدور وسيادة القوة. وأتت الامبريالية الامريكية وريثة كل ذلك الارث الوحشي لتبني صرحها ومجدها على حساب حرمان المجتمعات الاخرى ودولها القائمة بكل تشعباتها وتمايز موقعها في سلم اولويات السياسة الامبريالية.

عودة الى اطروحات اللوبي. تعاني الاطروحة القائلة بالتناقض بين اللوبي والمصالح الامريكية من إشكاليات نظرية وبرجماتية:

اولا: هي تفترض ان السياسيين وصانعي القرار السياسي يعملون في فراغ أي خارج النظام السياسي وخارج إطار القوى الاجتماعية والاقتصادية العاملة فيه؛

ثانيا: تتجاهل الثقل الاقتصادي للمجمع (أو المركب) العسكري الصناعي Military-Industrial Complex (MIC) ومصالحه الهائلة. وسوف نعود الى هذا المجمع لاحقاً بالمزيد من النقاش، إلا أننا نكتفي الآن بالتنويه الى أن تجاهله يطمس علاقتين مهمتين:

أـ العلاقة بين هذا المجمع ورأس المال الاستثماري كجزء لا يتجزء من النظام الرأسمالي الحاكم في الولاياتَ المتحدة؛

ب ـ العلاقة بين الكيان الصهيوني ووظيفته والامبريالية الامريكية في هذه الحقبة، حقبة العولمة.

ثالثاً: الفصل القسري بين اللوبي ورأس المال والترويج، عن قصد أو بدونه، لـ«استقلالية» اللوبي ومصالحه عن النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي وكأنه يعمل في فضاء مستقل.

رابعاً: تتغاضى عن المصالح المشتركة بل الشراكة القائمة بين الروابط التجارية والملكية المشتركة (الاسرائيلية ـ الامريكية) للشركات الكبيرة والتي هي مصالح رأسمالية بالدرجة الاولى.

خامساً: تخفق في النظر الى اللوبي من منظور العولمة اي في سياق الشركات الكبرى والمتعددة الجنسية والعابرة للامم، وسياق الطبقة الحاكمة في امريكا واسرائيل وغيرهما من دول المركز الرأسمالي وانظمة الكومبرادور التابعة في دول المحيط لترويج سياساتها العدوانية وفقه العولمة عبر تلك الادوات.

الفصل بين «الداخل / المحلي» الامريكي و«السياسة الخارجية الامريكية»:

تمثل السياسة الخارجية في كثير من تجلياتها إنعكاساً للسياسة الداخلية. وهذا ما يفسر استئثار وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) المستمر بحصة الاسد من ميزانية الدولة الامريكية والمزاحمة الشديدة (بين الشركات والجهات المختلفة) على الفوز بتعاقدات وصفقات البنتاغون، خاصةً إذا كان المناخ الداخلي مهيأ لتقبل مزيد من الصرف على الشؤون التسليحية كما هو حاصل الآن في ظل الاوضاع الدولية المتوترة عقب أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001.

من حيث النهج، تفصل مقولة اللوبي فصلاً قسرياً بين ما هو شأن «محلي» أو «داخلي» امريكي من جهة وبين السياسة الخارجية الامريكية من ناحية اخرى. وليس المقصود بـ «المحلي/الداخلي» مجرد المصالح والشؤون المحلية الضيقة بل «الداخل الامريكي» do-mestic بما يمثله من طبقات ومصالح وقوى وتيارات وشركات...الخ، حيث تتشابك في هذا «الداخل» الامريكي العوامل والقوى المحلية (وأهمها مصالح رأس المال والشركات الكبرى) مع السياسة الخارجية وصياغتها وتقوم بينهما علاقات التأثر والتأثير المتبادل. وهكذا تعود السياسة الخارجية بدورها لتصب في خدمة رأس المال ومصالحه وأرباحه.

بعد هذه المحاولة العاجلة للمرور على مكونات المصالح الامريكية وربط «الداخل» الامريكي بالسياسة الخارجية، ننتقل الى سؤالين:

هل يستطيع هذا اللوبي ان يدفع امريكا الى انتهاج سياسات مخالفة لمصالحها رغم القوة التي يتمتع بها؟

هل كانت السياسات الامريكية، بسجلها وتاريخها لعقود طويلة، مؤيدة للشعوب ومؤازرة لحركاتها التحررية والتقدمية، حتى أتى هذا اللوبي اللعين وأخذ يدفع بها في الاتجاه المعاكس.. اتجاه معادٍ لمصالح الشعوب وحراكها؟

ان العكس هو الصحيح: يثبت لنا التاريخ ان السياسات الامريكية في بنائها ومكوناتها هي معادية للشعوب وتطلعاتها التحررية، وذلك قبل تأسيس اللوبي بعقود وقبل ان يكون هناك كيان صهيوني. فلماذا ننحو باللائمة على اللوبي فحسب ونغفل مسؤولية امريكا وسياساتها الرأسمالية ـ الامبريالية الناهبة لموارد الشعوب؟ وكيف نفسر التشابه بين سياسات امريكا في الشرق الاوسط وفي أنحاء اخرى من العالم حيث لا يؤثر اللوبي؟

الدعم الامريكي لاسرائيل

تشير القراءة الهادئة للوقائع الى ان حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة (باداراتها الجمهورية والديمقراطية) قادرة ومصممة على دعم اسرائيل وغلاة الصهاينة من يمينين ومتشددين ومتطرفين. كما تشير الوقائع الى ان هذه الادارات لا تحتاج الى ضغط من اللوبي الاسرائيلي أو اليهود الامريكين افراداً وجماعات ومنظمات للقيام بذلك.

ولا ينفي قولي هذا وجود وثقل هذا الضغط، بل المقصود هو ان الادارة الامريكية تدعم اسرائيل لحماية مصالحها من حيث المبدأ، سواء تواجد هذا الضغط أو لم يتواجد. كما انه لا ينفي تأثير اللوبي على مقدار ونوع الدعم ولكنه لا يشكل السبب الاساسي لهذا الدعم وللعلاقة الاستراتيجية القائمة بين اسرائيل والولايات المتحدة، إضافة الى أن الكثير من السياسات الامريكية تلقى معارضة شديدة من بعض القوى اليهودية الامريكية على مختلف مشاربها.

ينطلق الدعم الامريكي لاسرائيل، من الناحية الاستراتيجية، من ذات الاسباب والدوافع التي تنطلق منها واشنطن في دعمها للحكومات والانظمة الاخرى: حماية مصالحها في بلاد الآخرين. وهذا بالطبع لا يستثني الانظمة العربية العميلة والدكتاتورية. يتجلى تأثير اللوبي الاسرائيلي وقدرته في حجم هذا الدعم واعتصار الحد الاقصى من القروض والمعونات وأشكال الدعم الاخرى، أما مبدأ هذا الدعم فانه يعكس أكثر ما يعكس مركزية اسرائيل واهميتها في الاستراتيجية الامريكية.

لا شك أن الدعم الامريكي للانظمة العميلة يتفاوت من حيث الكم والكيف ومن مكان لآخر بحسب مقتضيات المصالح الامريكية وإملاءات الظروف المحلية والاقليمية. ولا شك أيضاً أن اسرائيل تحظى بأولوية لا تضاهى من حيث تلقيها الدعم الامريكي بكافة أشكاله العسكرية والمالية والسياسية والدبلوماسية وغيرها. وهنا بالتحديد تبرز وظيفة وأهمية اللوبي الاسرائيلي أي في ضمانة أولوية ومقدار هذا الدعم ولكن ليس في المسؤولية عن تقديمه.

أمن إسرائيل والدعم الامريكي

يؤكد الكثير من الخبراء أن الدعم الامريكي لاسرائيل لا يستند الى تقييم موضوعي لاحتياجات اسرائيل العسكرية والامنية بل كثيراً ما يفوق هذه الاحتياجات. فاذا كانت احتياجاتها الأمنية لا تكفي لتبرير هذا الدعم فما هو المسوغ إذن لهذا الدعم؟ يؤكد هذا ما نذهب اليه من ان دعم الكيان لا يخدم مجرد الحفاظ على أمنه بل يتجاوز ذلك الى ضمانة قيامه بوظيفته الاقليمية المعدة له كي تطال كل حركة نهوض عربية (بما فيها الفلسطينية) يمكن ان تشكل تهديداً للمصالح الامريكية في المنطقة.

على الرغم من أن اسرائيل تحظى الآن بقدر من الامن والاستقرار لم تحظ بهما منذ قيامها عام 1948، وعلى الرغم من غياب الكثير من المبررات والمقتضيات العسكرية والاستراتيجية الاقليمية والدولية، فقد حافظت الادارات الامريكية المتعاقبة، الديمقراطية منها والجمهورية، على مستوى دعمها لاسرائيل وتناوبت على المطالبة بزيادته.

اللوبي هو السبب في فشل السياسات الامريكية في الشرق الاوسط

هل فشلت السياسة الامريكية حقاً سواء في الشرق الاوسط أو في غيره من مناطق العالم؟ ومن أي منظور يصر البعض على أنها قد فشلت؟

إذا كان المقصود بالفشل هنا ان الشعوب ستنتصرلا محالة في معركتها مع الامبريالية، فلن يختلف إثنان على هذا الامر. إلا أنني أشك أن هذا هو ما يقصده أصحاب مقولة هيمنة اللوبي الاسرائيلي.

أما اذا كان الحكم بهذا الفشل من منظور يجزء الواقع ويعجز عن التجرد عن الذات بل يتمحور حولها ويعمى عن رؤية الحقائق المادية الماثلة امامه كما يفعل الكثير من العرب والعرب الامريكين، فانه حريٌ بنا أن نقر أننا نحن الذين فشلنا لا السياسة الامريكية، ونحن الذين أخفقنا في التمييز بين «رؤيتنا» للفشل اياه و «رؤيتهم» للمصالح الامبريالية الامريكية. فالواقع يشهد بان السياسة الامريكية تحقق مصالحها وأهدافها ومطامعها في ضمان السيطرة والإخضاع. وظني ان الامبرياليين يسعدون لسماع هذه المعزوفة، فكلما أمعنا في «الفشل» في فهم رؤيتهم نكون قد مهدنا لهم الطريق للمضي قدماً في مخططتهم بأقل قدر من العناء.

هل فشلت السياسة الامريكية حقاً في العراق من منظور الشركات الكبرى أم انها حصلت على غنائم حرب هائلة؟ في العراق يقتل العراقيون الابرياء ويدمر وطن بأسره، كما يقتل الجندي الامريكي. إلا ان الاستثمارت الامريكية وشركات الصناعات الحربية وما يتبعها من شركات خدماتية، فانها تجني ارباحاً نعجز عن استعياب ارقامها.

هل فشلت السياسة الامريكية في فلسطين ولبنان؟ أم نحن الذين فشلنا؟ منذ عقود والولايات المتحدة تمول وتسلح إسرائيل (وتدر شركات التسلح من جراّء ذلك المليارات الهائلة من الارباح) للبطش بشعبنا العربي في فلسطين، وفي الوقت ذاته «تسيير» السلطة الفلسطينية وتوفر لها معسكرات تدريب وتجوع شعبنا. وعلى عكس ما يدعيه أصحاب مقولة اللوبي، فقد نجحت السياسة الامريكية، ولعقود طويلة، في ثنائية التعامل مع اسرائيل والانظمة العربية معا و«دعم» كليهما في نفس الوقت ، ولعبت سياسة «فرق تسد» لزيادة ارباح شركاتها الكبرى ومبيعاتها من أسلحة وطائرات ومنتوجات وسلع...الخ لا تعود بنفع نوعي على شعبنا ومجتمعاتنا.

كلفة اسرائيل على الميزانية الامريكية

تقدر «كلفة اسرائيل» السنوية من الميزانية الامريكية منذ حرب 1967 بمليارات عديدة، وهي مرشحة للازدياد سنويا. ولا حاجة بنا لتكرار هذه الارقام الهائلة الموثقة والمعروفة للجميع. إلا أننا سنكتفي ببعض الملاحظات التي كثيراً ما يتم تجاهلها في خضم الحديث عن هذه الكلفة الهائلة:

قلما يدور النقاش حول الوظيفة التي تؤديها اسرائيل مقابل هذه الكلفة، أي تلك «الخدمات الجليلة» التي تقدمها اسرائيل للسياسات والاستراتيجية الامريكية مثل تهريب السلاح والتدريب العسكري والتعاون المخابراتي بين الموساد وسي آي إيه وكافة أشكال الخبرات العسكرية كما حصل في جنوب افريقيا وايران وغواتيمالا ونيكاراغوا والسلفادور وغيرها.

مقابل الحديث المتكرر عن كلفة اسرائيل، هناك صمت شبه مطبق، وربما لاسباب غير بريئة، عن «كلفة الانظمة العربية» و«القواعد العسكرية الامريكية» في الوطن العربي وعن المليارات الامريكية التي تصرف على حماية وديمومة هذه الانظمة العميلة كي تجهض اية محاولة للنهوض والتغيير.

فكم تبلغ كلفة حماية ودعم وتدريب أنظمة القمع والديكتاتوريات الحاكمة في الوطن العربي مضافة الى كلفة القواعد العسكرية الامريكية في بلادنا؟ لا أحد يطرح هذا السؤال. ولكننا نعرف أنها تبلغ المليارات، ومن يدري فربما تفوق، مجتمعةً، كلفة اسرائيل.

بعبارة اخرى، يكثر الحديث عماً هو موثق ومعروف للملأ عن كلفة اسرائيل، في حين يظل الحديث عن كلفة الانظمة العربية والقواعد العسكرية في الوطن العربي «تابو».

في هذا التعامي عن الحقائق، نفقد البوصلة ونتوه وتستعصي علينا رؤية الهدف الرئيسي من دعم اسرائيل وضمانة تفوقها العسكري. وكي تكتمل الصورة، نقول ان وظيفة الانظمة العربية ذاتها، لا تختلف ـ من منظور المشروع الامبريالي في الوطن العربي ـ عن وظيفة اسرائيل وإن كنا لا ندعي المماثلة بين الكيان الصهيوني وهذه الانظمة، وندرك الاختلاف بينها في بعض الاعتبارات المتصلة بالمشروع الصهيوني ـ الامبريالي في المنطقة العربية. فبغض النظر عن هذا، فان الهدف الامبريالي الاساسي في المنطقة هو إحكام الهيمنة وتصفية حركة الثورة والنهوض العربية (ومنها الفلسطينية) وليس مجرد الحفاظ على «امن وحدود اسرائيل»، اذ هي ليست بحاجة الى كل هذه الترسانة للحفاظ على كيانها واستمراره.

على أية حال، وبالرغم من أهمية هذه الملاحظات، فانه حري بنا، لدى معالجة الشأن الرأسمالي، أن نحاجج مقولة اللوبي من المدخل الرأسمالي ذاته، أي من منظور الرأسمالي الجشع المعني بارباحه ومردود استثماراته. وعليه فالسؤال الاساسي يظل: ما هو المردود المادي لما تدفعه امريكا لاسرائيل (من مساعدات ومعونات وقروض ودعم عسكري...الخ)؟ وهل تبرر «الخدمات» التي تقدمها اسرائيل للمصالح الاستراتيجية الامريكية تلك المليارات التي تصرف عليها؟ وبالخدمات هنا نقصد مخططات النهب والتدمير للوطن العربي التي تشمل فيما تشمل تكريس تجزئة وتفتيت هذا الوطن وإعاقة وحدة شعوبه، احتجاز التنمية وتعميق التخلف، ضرب الحركات الوطنية والتقدمية المعادية للامبريالية وإطفاء كافة محاولات النهوض القومية، وتصفية القضية الفلسطينية...وغيرها. أليس هذا مشروعاً مربحاً؟ أليس هذا هو مشروع الشركات الكبرى في نهب موارد الشعوب في منطقتنا وكافة أنحاء العالم؟ وهل هناك من يستطيع ان يقوم بهذه الوظيفة أفضل من إسرائيل؟

الأخطار الاعلامية للوبي الاسرائيلي

يقال ان اللوبي يخدع صانعي السياسة الامريكية من خلال التعتيم على المصالح العربية ويحجب عنهم الحقائق والرأي العام العربي ويتحكم في وصول المعلومات اليهم من خلال هيمنته وهيمنة آلياته الاخرى (من يهودية والصهيونية وغيرها) على وسائل الاعلام ومراكز الابحاث. ولكل هذه الاسباب اختفى الصوت العربي ولم يتمكن من الوصول الى الادارة الامريكية وصانعي القرار فيها. لن نضيع وقتاً في مناقشة التأثير الكبير للوبي الاسرائيلي إضافة الى التأثير اليهودي والصهيوني (أفراداً ومؤسسات) على وسائل الاعلام ومراكز البحوث وملكيتها في الولايات المتحدة، فالامر لا يحتاج الى مزيد من الوضوح.

ولكن تبقى هناك أسئلة تبحث عن إجابات:

1) متى كان الرأي العام للشعوب المضطهَدة موضع اهتمام السياسات الامبريالية (الامريكية وغيرها) وصانعي القرار فيها؟ وهل يلعب الرأي العام لشعوب البلدان المحتلّة، على أهميته، أي دور في صنع سياسات الدول المستعمِرة؟ وفي إطاره الاوسع، يكون السؤال: متى أعارت القوى الكولونيالية أي اهتمام للرأي العام للشعوب المضطهدة بل ولشعوبها أيضاً؟ من أين تسرب الينا هذا الوهم بان السياسة الخارجية الامريكية معنية بالرأي العام العربي او أي من شعوب العالم الثالث؟

2) ماذا فعل العرب والعرب الامريكيون في مجال الاعلام والفضائيات، حيال تحكم اللوبي بالاعلام والمعلومات، سوى ضمان تدفق عائدات النفط و«استثمارها» في الشركات الاعلامية الامريكية الكبرى؟

* تستند هذه الدراسة الى مداخلة قدمتها في مناظرة نظمتها نقابة الصحافيين العرب الامريكيين في مدينة لوس أنجلس يوم 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 2006 تحت عنوان: «دور اللوبي الصهيوني وتأثيره في صنع سياسات الولايات المتحدة الامريكية: مَن يَحكم مَن؟» وقد قمت بتوسيع دائرة النقاش في هذه الدراسة لتشمل علاقة اللوبي واشكالياته.

** كاتب فلسطيني يقيم في امريكا

وزيرة الخارجية الامريكية كوندليزارايس تلقي كلمة في ايباك احدى جماعات الضغط اليهودية القوية في امريكا